المجلس الأعلى
للعلوم والتطور التكنولوجيا
The Higher Council
for Science & Technology

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
ص.ب ٣٦ الجبيهة – عمان ١١٩٤١ المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٥٣٤٠٤٠١ (٦-٩٦٢) فاكس ٥٣٤٠٥٨٩ (٦-٩٦٢)
www.hcst.gov.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

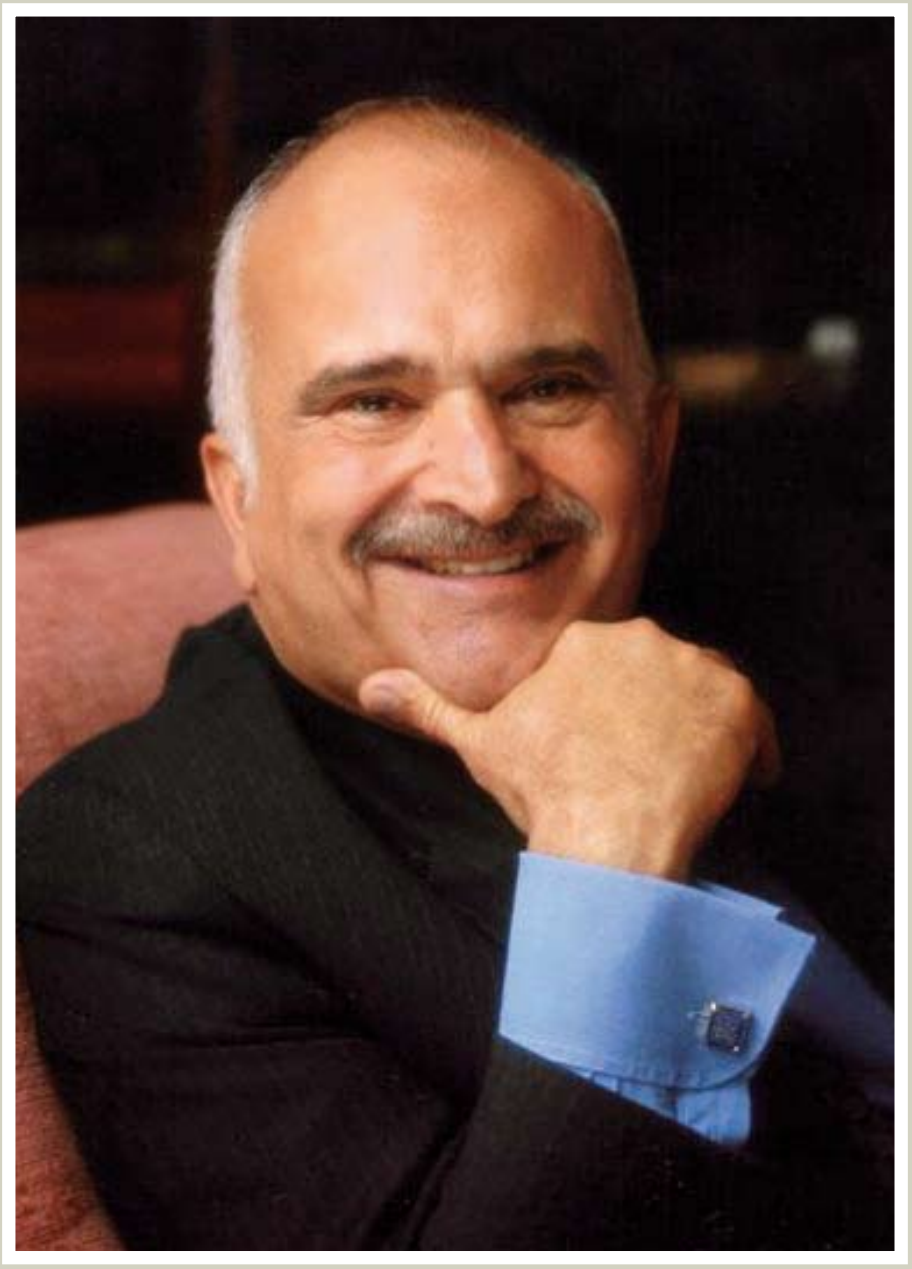

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم

رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

هذا الكُتيِّب

يشتمل هذا الكُتيِّب على معلومات موجزة عن المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وأمانته العامه والمراكز التابعة له، ويتوخى من إصداره التعريف بهذه المؤسسات من حيث الأهداف التي أنشئت لتحقيقها والمهام التي تضطلع بها. وأود هنا أن أؤكد على عزم هذه المؤسسات على الاستمرار في تأدية رسالتها، وعلى التطوير بما ينسجم والاحتياجات الوطنية، وبما يواكب التغيرات العالمية والإقليمية.

ومن المعلوم أن العلوم والتكنولوجيا من العوامل الفعالة، إذا ما تم تسخيرها بالصورة الصحيحة، لرفع القدرات الوطنية الأردنية في جميع المجالات لتحقيق التنمية الشاملة بتكامل من مختلف القطاعات. ويتضح ذلك بشكل جلي من الهدف الذي انشئ من أجله المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٧، والذي ينص على «بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية ورعايتها وتطويرها لغايات تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة».

وتتضمن النشاطات العلمية والتكنولوجية بشكل عام عناصر رئيسية هي«البحث والتطوير»، و«الخدمات العلمية والتكنولوجية»، و«التدريب». ويعمل المجلس الأعلى والمراكز التابعة له على العناصر الثلاثة من منطلق تقوية إمكاناتها وقدراتها لخدمة القطاعات التنموية بشكل مناسب. ويقدم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا دعماً مالياً سنوياً لمشروعات البحث والتطوير التي تعمل على تنفيذها مؤسساتنا الوطنية المختلفة، وذلك عن طريق المخصصات السنوية للبحث والتطوير في موازنة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وصندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة، والصندوق الوطني لدعم المؤسسات(نافس). وفيما يخص الخدمات العلمية والتكنولوجية، يقدم المجلس الأعلى دعماً للمراكز التابعة له لتحسين وتقوية إمكاناتها في هذا المجال لتمكينها من تلبية إحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما التدريب فيقصد به بناء قدرات العاملين في البحث والتطوير، إذ يتم ذلك من خلال العمل علىالمشروعات البحثية المدعومة من المجلس الأعلى، أو الإسهام في تنظيم المؤتمرات وورشات العمل العلمية.

أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

مقـدّمـــة

تم تأسيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٧، لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية تسهم في تحقيق الأهداف التنموية من خلال زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي والتطوير وتقديم الدعم المالي المناسب له وتوجيه النشاط العلمي والبحثي ضمن أولويات وطنية تنسجم مع التوجهات التنموية، وإنشاء المراكز البحثية المناسبة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتمثيل المملكة في النشاطات العلمية والتكنولوجية عربياً واقليمياً ودولياً.

يمارس المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية:

- إقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا في المملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ومتابعة تنفيذها وتقييمها.
- وضع الإستراتجية المناسبة لتنمية الإمكانات العلمية والتكنولوجية في المملكة وتهيئة المناخ العلمي المناسب لذلك .
- رعاية مؤسسات ووحدات البحث العلمي والتكنولوجي وتأمين التمويل اللازم لدعم البحوث العلمية والتكنولوجية والخدمات والنشاطات العلمية والتكنولوجية في المملكة.
- الإسهام في توفير وإعداد القوى البشرية والإمكانات الفنية لمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي.
- تحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في المراكز العلمية المعتمدة والمتميزة والعمل على دعم هذه المراكز وتطويرها.
- إقرار الأسس والمعايير التي يقدم المجلس بموجبها الدعم المالي للبحوث والبرامج والخدمات والنشاطات العلمية والتكنولوجية بما يحقق أهداف السياسة الوطنية في هذه الميادين.
- تمثيل المملكة لدى المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا.
- التعاون العلمي والتكنولوجي وعقد الإتفاقيات المتعلقة بالبحث العلمي والتكنولوجي مع الجهات المحلية والعربية والإقليمية والدولية والتنسيق معها.

الهدف من إنشاء المجلس

لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنيّة ورعايتها وتطويرها لغايات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الرؤية

«أن يحقق الأردن قدرات متميزة بالمقاييس العالمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والواعدة، وتعظيم الإستفادة من تطبيقاتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية».

الرسالة

بناء القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية والعمل على تطويرها بشكل مستمر، من خلال زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي التطبيقي، وتأمين التمويل اللازم لدعم النشاطات العلمية والتكنولوجية والتشبيك بين الباحثيين والمؤسسات البحثية والانتاجية والخدمية محليا وأقليميا ودوليا، والعمل على توطين التكنولوجيا وتوظيفها في نواحي الحياة المختلفة بما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية في هذه المجالات.

الأهداف

- زيادة الاهتمام بالمؤسسات العلمية والتكنولوجية ومشاريع البحث والتطوير والتسويق التجاري لنتائجها.
- القيام بمبادرات فاعلة لدعم نشاطات العلوم والتكنولوجيا الوطنية.
- بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية متميزة.
- التشبيك مع مختلف المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية والعالمية والإقليمية.
- تعزيز حلقة الإبداع (تحويل الافكار العلمية والتكنولوجية ونتائج البحث والتطوير إلى منتجات وأعمال تجارية).
- التركيز على تطبيقات التكنولوجيات المتقدمة في المجالات المختلفة.
- تعزيز وتطوير العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي الوطنية والإقليمية والدولية.

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وأمانته العامة

رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

- **سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم**- رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وعضوية كل من:
- دولة الدكتور عبد السلام المجالي / نائب الرئيس
- رئيس الجمعية العلمية الملكية
- أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
- وزير التخطيط والتعاون الدولي
- وزير الصناعة والتجارة
- وزير المالية
- وزير الزراعة
- وزير التربية والتعليم
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزير الطاقة والثروة المعدنية
- رئيس هيئة الأركان المشتركة
- رئيس غرفة صناعة الأردن
- رئيس غرفة تجارة الأردن
- المهندس عمر المعاني
- السيدة ريم بدران

الأمانة العامة للمجلس

الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

(أقر بموجب قرار المجلس رقم ٢٠٠٩/١١ في جلسته بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٧)

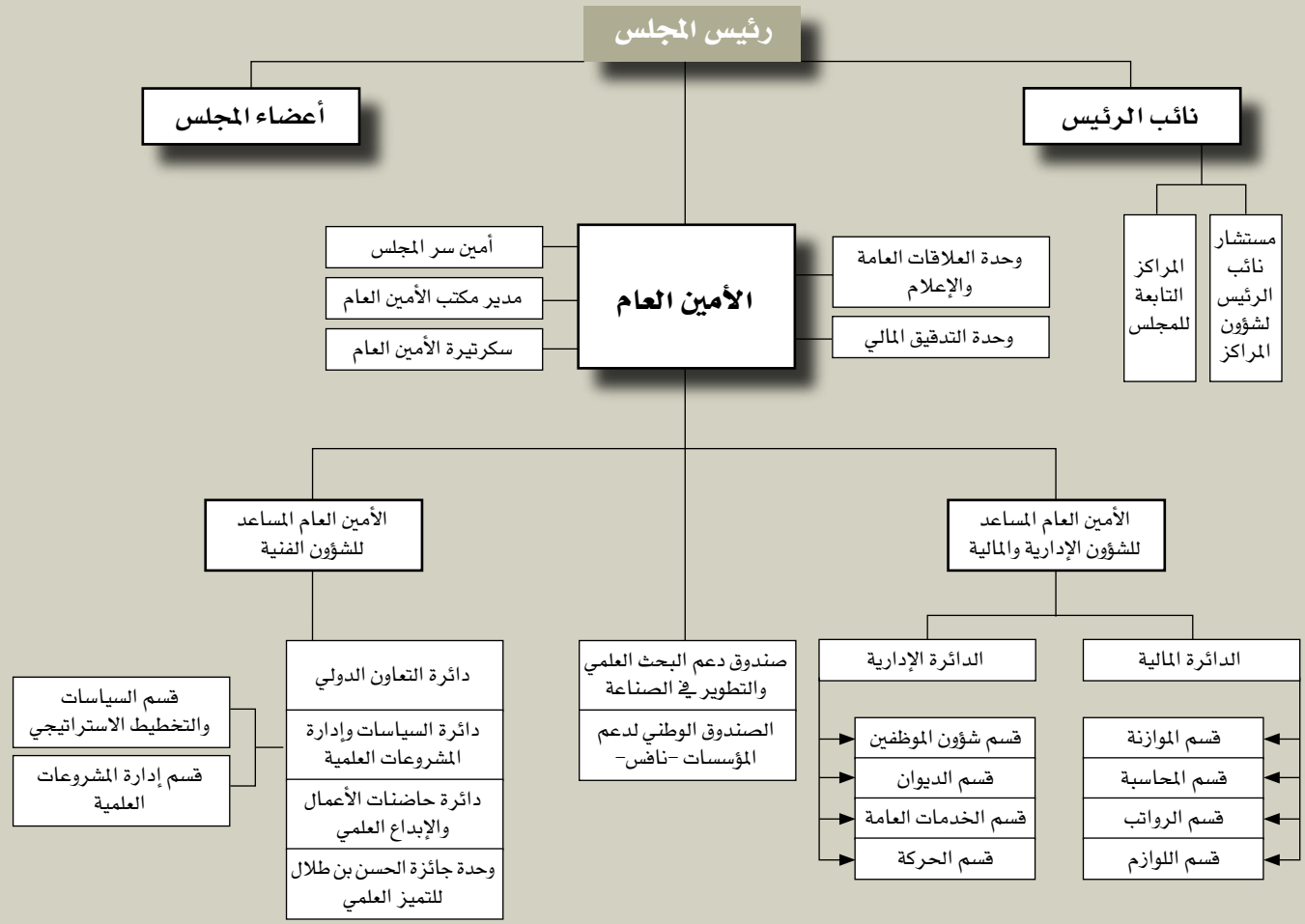

أهم نشاطات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

تعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى على متابعة تنفيذ جميع قرارات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والخاصة بالنشاطات العلمية والتكنولوجية. ويمكن تلخيص أهم نشاطات الأمانة العامة بما يلي:

١. السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا:

تشتمل مهام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا على إقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا في المملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ومتابعة تنفيذها وتقييمها. وتقوم الأمانة العامة بإعداد وثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا واستراتيجيتها وتشكل هذه الوثيقة حصيلة جهد وطني كبير تساهم فيها شريحة واسعة من مؤسسات المجتمع العلمي والتكنولوجي وأفراده، وذلك عن طريق مشاركتهم في أعمال اللجان القطاعية الاستشارية التي تتشكل من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث العلمي.

وقد سبق للمجلس الأعلى إقرار الإستراتيجية العلمية والتكنولوجية للفترة(٢٠٠٦-٢٠١٠) والغاية منها تحقيق مايلي:

- وضع الخطط العلمية بعيدة المدى التي تؤدي إلى إعتماد العلوم والتكنولوجيا كأحد المدخلات الرئيسية في جميع الخطط والبرامج التنموية الوطنية.
- تقوية الشراكة والتعاون بين المجتمع العلمي والتكنولوجي والجهات المعنية الأخرى في القطاعين العام والخاص.
- تحديد وتوظيف الموارد الملائمة التي تمكن من تنفيذ هذه الخطط والنشاطات.
- وضع الإطار الإستراتيجي الملائم لعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وإعادة هيكلتها بما يتفق مع ذلك.

٢. مشروعات البحث والتطوير

يخصص المجلس الاعلى في موازنته سنوياً بنداً لدعم مشروعات بحثية يتم انتقائها وفقا للأولويات الوطنية للبحث والتطوير، ينفذها الباحثون من مختلف المؤسسات الوطنية وتقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذها وتعقد بعد إنجازها ورشات عمل لمناقشة نتائج المشروعات المدعومة تشارك فيها كافة الجهات المعنية، ومن ثم يتم نشر التقرير الخاص بنتائج المشروع وتوزيعه على المختصين وعلى المؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

٣. الأسبوع العلمي الأردني

تأكيداً لمبدأ الحوار والمشاركة في مناقشة القضايا التنموية الوطنية، اتخذ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام ١٩٩٣ قراراً بعقد الأسبوع العلمي الأردني سنوياً بمشاركة شريحة واسعة من القطاعين العام والخاص، وقد تولت مدينة الحسن العلمية عقد هذه التظاهرة السنوية العلمية الكبرى منذ الأسبوع العلمي الأردني الثالث عشر في عام ٢٠٠٧ ويشارك المجلس الأعلى في عقد هذا الأسبوع.

الدوائر والوحدات في الأمانة العامة

تعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا على متابعة النشاطات العلمية والتكنولوجية من خلال دوائر تضم دائرة التعاون الدولى، ودائرة حاضنات الأعمال والإبداع العلمي، ودائرة السياسات وإدارة المشروعات العلمية ووحدة جائزة الحسن بن طلال للتميز العلمي والدوائر الإدارية والمالية ووحدة العلاقات العامة والإعلام ووحدة التدقيق المالي.

✓ دائرة التعاون الدولي

تولي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا اهتماماً في التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي، والتوسع في العلاقات العلمية والتكنولوجية مع المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية.

وتسعى دائرة التعاون الدولي إلى إعداد ومتابعة تنفيذ اتفاقيات تعاون علمي وتكنولوجي ومذكرات تفاهم مع المؤسسات العربية والدولية العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتهدف هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى تنفيذ مشروعات مشتركة أو تبادل خبرات علمية أو عقد ورشات عمل تسهم في بناء قدرات العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا.

✓ دائرة السياسات وإدارة المشروعات العلمية

تم استحداث هذه الدائرة عام ٢٠٠٩ بهدف إعداد السياسة والإستراتيجية العلمية والتكنولوجية الوطنية والخطة التنفيذية وتعميمها ومتابعة تنفيذها ومراجعتها وتحديثها. وكل ما يتعلق بإدارة المشروعات العلمية وتنمية البيئة البحثية لها من إستقطاب مشروعات البحث والتطوير وتقييمها ودعمها ومتابعة تنفيذها، وتقييم التقارير الفنية النهائية الخاصة بها، وعقد ورشات العمل لمناقشة نتائجها، ونشر وتوزيع تقاريرها الفنية لتعميم نتائجها وتحقيق الاستفادة منها، والتنسيق والمتابعة لتسجيل براءات الاختراع الناتجة عن المشروعات المدعومة، وتحديد أولويات البحث العلمي الوطنية، وإعداد قواعد البيانات الوطنية للمشروعات والباحثين والأجهزة المتقدمة، والمسوحات العلمية والتكنولوجية (الإمكانات والإحتياجات)، ودراسة الأثر للمشروعات المدعومة. وتضم الدائرة قسمين هما: "قسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي" و" قسم إدارة المشروعات العلمية" حيث تناط بهما المهام الواردة أعلاه كلٍ حسب اختصاصه.

✓ دائرة حاضنات الأعمال والإبداع العلمي

أسست حاضنة الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٣، وهي أول حاضنة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن. تسعى الحاضنة إلى تحقيق بناء ونمو الاقتصاد الوطني من خلال مساعدة الرياديين في تأسيس شركات قادرة على المنافسة والنمو ليس فقط في الأسواق المحلية بل في الأسواق العالمية أيضاً، وذلك باحتضانهم في المبنى الخاص بها، وتوفير أعلى مستويات الخدمات اللوجستية، والإستراتيجية، والتشغيلية للشركات.

✓ جائزة الحسن بن طلال للتميز العلمي

تم تأسيس جائزة الحسن بن طلال للتميز العلمي عام ١٩٩٥ تقديراً للجهود التي يبذلها سمو الأمير الحسن بن طلال في دعم مسيرة العلوم والتكنولوجيا في الأردن، وتمنح الجائزة للمؤسسات الوطنية التي تسهم من خلال الإنجازات الأكاديمية والعلمية أو التكنولوجية، في تطوير التعليم والتدريب وذلك بناء على المعايير التالية:

- الإسهام من خلال مواصفات أكاديمية متميزة في مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- تطوير برامج (منهجية ولا منهجية) ناجحة وهامة لغايات منح الجائزة بالتناوب وضمن دورة مدتها ثلاثة أعوام إلى الفئات الثلاث التالية:
  - مؤسسات التعليم العام باستثناء التعليم المهني.
  - مؤسسات التعليم العالي باستثناء التعليم التقني.
  - مؤسسات التعليم المهني والتقني.

المشاريع المنفذة في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

✓ مشروع دعم مبادرات واستراتيجيات البحث والتطوير التكنولوجي والابداع (SRTD)

(www.srtd-eugo.org)

بدأ المشروع في شهر نيسان من عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الأردنية من خلال رفد نشاطات البحث والإبداع وتوجيهها نحو احتياجات القطاع الخاص وتسريع دمج الأردن ضمن نطاق البحوث الأوروبية. والنتائج المتوقعة من هذا المشروع: تأسيس وحدة إدارة المشروع في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والتشبيك بين الباحثين على المستوى المحلي والدولي من خلال إنشاء نقاط اتصال في الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعية الباحثين ببرامج البحث والتطوير المدعومة من المفوضية الأوروبية والربط بين المجتمع البحثي وقطاع الصناعة بهدف تتجير البحوث العلمية. يقدم من خلال هذا المشروع ٦٠ منحة نصفها للباحثين والنصف الأخر للرياديين المبدعين. هذا ويساعد المشروع في تأسيس حاضنتي أعمال جديدتين احداهما في جنوب المملكة والأخرى مخصصة للنساء، بالإضافة إلى تأسيس عشر وحدات نقل تكنولوجيا. ويمول المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية هذه المنح.

✓ مشروع «تحديد أولويات البحث العلمي في الأردن للأعوام العشر القادمة»

تحقيقاً لمضمون «السياسية والاستراتيجية العلمية والتكنولوجية الوطنية، والخطة التنفذية(٢٠٠٦-٢٠١٠)» التي أعدها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وتنفيذاً وانسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية لصندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في محورها الرابع «توثيق وتنسيق التعاون مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في مجال عمله»، وتعزيزاً للتعاون القائم بينهما في مجال البحث العلمي جاء مشروع «تحديد أولويات البحث العلمي في الأردن للأعوام العشر القادمة» ليرسم الطريق أمام المؤسسات الوطنية والباحثين في الجامعات الأردنية ومراكز البحث والتطوير مساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة لمواكبة التطوير العلمي والتقني والتكنولوجي.

يتناول المشروع كافة القطاعات

البحثية حيث تم تشكيل أربع عشرة لجنة قطاعية لهذا الغرض تضم كلٍ منها مجموعة من الخبراء والباحثين والمتخصصين في معظم المجالات يمثلون مختلف المؤسسات الوطنية من الجامعات الحكومية والخاصة، والمراكز العلمية، والوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وبما مجموعة ١٣٦ خبيراً وباحثاً ومختصاً بما في ذلك اللجنة التوجيهية العليا، واللجنة الفنية للمشروع.

يهدف المشروع إلى تحديد أولويات البحث العلمي في الأردن في مختلف مجالات العلوم والتنمية والتكنولوجيا للأعوام العشر القادمة. كما سيحدد الحقول البحثية التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الأردن، وما ينتج عن ذلك من تعديلات مناسبة في النشاطات البحثية والجهود الوطنية بحيث تساهم جميعها في وضع أسس التخطيط السليم والفاعل لمسيرة البحث العلمي في المملكة.

لقد تم اختيار طريقة دلفاي لتنفيذ هذا المشروع كونها واحدة من أكثر الطرق ملائمة للحصول على إجماع في مسألة وطنية ولكونها من أشهر الطرق الإستشرافية في الدراسات المستقبلية للوصول إلى رسم السياسات وتحديد البدائل. وسيتم التوصل إلى الأولويات البحثية من خلال تعبئة أربع إستبيانات من قبل الخبراء والباحثين والمختصين ضمن جولات أربع على التوالي يتم بها تحديد المحاور لكل قطاع بحثي، والمواضيع البحثية الرئيسة لكل محور، والمواضيع البحثية الفرعية لكل موضوع رئيس.

المدة الزمنية للمشروع ستة عشر شهراً تنتهي بمنتصف شهر أيلول لعام ٢٠١٠، ويقوم المجلس الأعلى بتنفيذه وصندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدعمه.

✓ مشروع ورش التدريب على كتابة مقترحات مشروعات البحث العلمي

حصل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا على تمويل من صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي لعقد ورش تدريب على كيفية كتابة مقترحات مشروعات البحث العلمي.

ويهدف المشروع إلى إيجاد جيل جديد من الباحثين المتميزين لدعم قاعدة البحث العلمي وإنشاء مراكز تميز في الجامعات ومراكز البحث الأردنية وتدريب مجموعة من الباحثين على كيفية إعداد الخطط والمشروعات والمقترحات البحثية وفق الإجراءات المتبعة في المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ونقل الخبرات البحثية التي سيكتسبها المشاركون الى زملائهم في المؤسسات التي يعملون بها وتدريبهم على كيفية إعداد مقترحات مشروعات البحوث العلمية وتوفير قاعدة بيانات عن الجهات المتاحة محليا ودوليا من أجل الحصول على المنح البحثية.

ويتضمن المشروع سلسلة من ورش العمل التدريبية يقدمها خبراء متخصصون من (١٢) مؤسسة وطنية وإقليمية ودولية، لتعريف

المتدربين على العوامل التي تقرر في قبول المقترحات البحثية ومهارة إقناع صاحب القرار بتمويل المقترح البحثي، ومهارة البحث والتعامل مع الجهات الممولة، ومهارة إعداد المقترح البحثي بأنواعه ابتداء من إعداد التصميم الأولي وتجميع بيانات إعداد المقترح مرورا بكيفية البحث بشبكة المعلومات عن الجهات المانحة وكيفية الاتصال بها وانتهاءً بكيفية إعداد التقارير الدورية والنهائية، والتقييم الذاتي للمقترح وكيفية تقييم النتائج. كما سيتم تعريف معد المقترح البحثي على أهم الأخطاء التي يجب تجنبها أثناء إعداده للمقترح مع تقديم مواقف عملية لمشروعات فعلية يطلب من المتدربين القيام بها، وكتابة المقترحات وفق المعايير والمواصفات الفنية والمالية المطلوبة.

ويؤمل أن يحقق المشروع الهدف المرجو منه ويساهم في استقطاب الأموال اللازمة لإجراء البحوث والعمل على تهيئة البيئة البحثية الحقيقية المتمثلة في روح العمل الجماعي وتكوين الفرق البحثية ومأسسة البحث العلمي عبر خلق قيادات بحثية أصيلة نحن بأمس الحاجة إليها، وتوفير مساحة تنافسية تمهد لجيل جديد من قادة البحث العلمي تسهم في صنع أردن القرن الحادي والعشرين.

الصناديق

✓ صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة (www.irdf.gov.jo)

تم تأسيس الصندوق عام ١٩٩٤ بهدف دعم الصناعات الأردنية في استثمار العلوم والتكنولوجيا بما يحقق تطويراً نوعياً من حيث عمليات الإنتاج والإدارة الصناعية وجودة المنتجات وتطويرها وتحسين القدرات التنافسية للصناعات الأردنية، وتشجيع الصناعات الأردنية على دعم البحث والتطوير والإستفادة من نتائجه، وإيجاد فرص مواتية للجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات والمكاتب الإستشارية لربط نشاطاتها البحثية والإستشارية باحتياجات قطاع الصناعة بشكل خاص وعملية التنمية بشكل عام والتعرف الى المشكلات التي تواجهها الصناعات المختلفة وإرشادها الى كيفية حلها.

✓ الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NAFES) (www.nafes.org.jo)

تم تأسيس هذا الصندوق عام ٢٠٠١ وهو عبارة عن أحد مخرجات برنامج التعاون الأردني الياباني في مجال التنمية الصناعية بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستغلال الخدمات العلمية والتكنولوجية والبحثية بما يحقق تطوراً نوعياً في أعمالها مما يمكنها من تحسين مستويات تنافسيتها وزيادة إنتاجيتها، وتوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أهمية الإعتماد على الأساليب العلمية الصحيحة لإتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير الأعمال وزيادة مستويات التنافسية، وتحسين وتطوير القدرات الإستشارية (الفنية والإدارية) لدى الجهات التي تقدم مثل هذه الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع استغلال ونقل التكنولوجيا في كل القطاعات الاقتصادية لرفع جودة وتنافسية منتجاتها.
- تحفيز اعتماد العلوم والتكنولوجيا في اتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات في شتى مناحي الحياة خاصة في مجالات الصناعة والزراعة لرفع مستوى المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية.
- العمل مع الجهات المعنية على تطوير التشريعات ذات العلاقة بالتكنولوجيا لتواكب المتغيرات والمستجدات في شتى المجالات.
- تشجيع الإبداع والريادية في شتى القطاعات العلمية والتكنولوجية للوصول إلى وتطبيق أعلى قدر ممكن من الاختراعات والابتكارات التي تحسن من نوعية الحياة.
- دعم تدريب الباحثين في شتى المجالات.

✓ الوحدة المركزية للرصد والبحث البيئي (www.emarcu.gov.jo)

تم إنشاء هذه الوحدة بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية في عام ٢٠٠٤، وتعمل الوحدة المركزية على تشغيل وصيانة «المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد»، وذلك بهدف توفير البيانات الخاصة بنوعية المياه في الأردن من خلال قاعدة بيانات بيئية، يمكن الوصول إليها من خلال شبكة الإنترنت لتيسير وتعظيم الاستفادة من تلك البيانات بشكل سريع وذا مصداقية، وذلك من قبل الجهات المعنية بتطبيق القوانين والأنظمة البيئية وصانعي القرار.

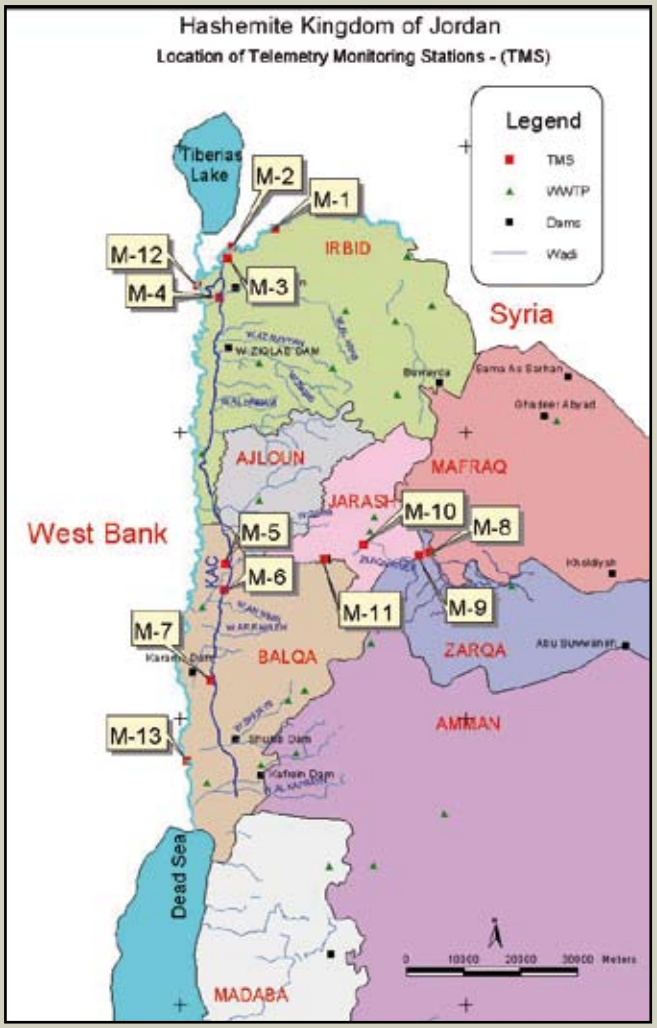

مواقع محطات الرصد

المراكز التابعة للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا*

ينص قانون المجلس على صلاحيته في تأسيس مراكز بحث علمي وتكنولوجي تابعة له، حيث يتبعه الآن كل من المراكز التالية:

* للمزيد من التفاصيل عن المراكز التابعة للمجلس الأعلى يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بكل مركز

المركز الوطني للسكري والغدد الصم والأمراض الوراثية (www.ncd.org.jo)

تم تأسيس المركز الوطني للسكري والغدد الصم والأمراض الوراثية بقرار من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام١٩٩٦، بهدف القيام بأعمال التدريب والتأهيل والتطوير والبحث في مجالات السكري والغدد الصم وأمراض الوراثة.

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية (www.nchrd.gov.jo)

تم تأسيس هذا المركز عام ١٩٩٨ بقرار من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، بهدف الإسهام في تنمية الموارد البشرية الأردنية من خلال تطوير أداء النظم التعليمية والتدريبية لمواكبة متطلبات التنمية.

المركز الوطني لبحوث الطاقة (www.nerc.gov.jo)

تم تأسيس هذا المركز عام ١٩٩٨ بقرار من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، بهدف النهوض بمسؤولية القيام بأعمال البحث العلمي والتطوير ورفع كفاءة استخدام الطاقة وإدارتها والتي تؤدي بمجملها إلى تقليل كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني وحماية البيئة من التلوث وتنويع مصادر الطاقة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي والأمن الوطني من مصادر الطاقة.

المركز الإقليمي للأمن الإنساني (www.rhsc.org.jo)

أسس المركز في عام٢٠٠٠ وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية تسعى الى تعزيز الوعي بقضايا الامن الانساني من خلال الابحاث التطبيقية والتدريب وتيسير عملية الحوار حول توصيات سياسية عملية في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالاضافة الى أفغانستان والباكستان، بهدف رفع مستوى الوعي بقضايا الامن الانساني لدى المتخصصين وصناع القرار على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

✓ المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية (www.ncb.gov.jo)

أسس المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية بقرار من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٣، بهدف إدخال تقنيات حيوية اقتصادية للأردن والبلدان المجاورة بالإضافة إلى ربط العاملين في هذا المجال في بنك معلومات على الإنترنت قابل للتحديث.

✓ مركز بحوث وتطوير البادية الأردنية (www.badia.gov.jo)

بدأ هذا المركز عمله كبرنامج تم تأسيسه عام١٩٩٢ في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وتم تحويله إلى مركز في عام ٢٠٠٤، بهدف تنمية إقليم البادية الأردنية ضمن اطار التنمية المستدامة بربط اقتصاديات البادية الأردنية بالاقتصاد الوطني، وبيان سبل تعزيز التنمية المنشوده، وتحسين نوعية الحياة لسكان البادية دون المساس بنمط الحياة التقليدي لديهم.

✓ المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية (www.jcpprd.org)

أسس المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات بموجب قرار من المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام٢٠٠٤، بهدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام وخدمة القضايا العامة من خلال القيام بالتحليل العلمي الرصين لتلك القضايا وللسياسات المتعلقة بها.

✓ المركز الوطني للتكنولوجيا النانوية (تحت التأسيس)

قرر المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا تأسيس مركز وطني للتكنولوجيا النانوية عام٢٠٠٩، بهدف الربط والتنسيق بين الباحثين ونشاطاتهم في الجامعات والمراكز العلمية والمختبرات المتخصصة في القطاعين العام والخاص في مجال التكنولوجيا النانوية وبين نظرائهم في مراكز البحث في الدول العربية والأجنبية، ويمُكّن من الوصول إلى توافق وطني على أولويات البحث العلمي والتطوير في هذا المجال، وحضانة مبادرت ومشروعات استثمارية لتصنيع منتجات نانوتكنولوجية تلبي حاجات الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.

التصميم والطباعة
المطبعة الوطنية